

١ اذ اشترى على التراب والارمل والرفيع بعض التراب
 او الرمل بالثمن وحققه بالارض يظهر ايضا عند
 ابي حنيفة وهكذا اي كما روي ابن الفضل عن ابي
 حنيفة روي النعمان ابو جعفر المندواني عنه
 قال شمس الامم السرخسي وهو الصحيح وعن ابي
 يوسف ايضا مثل ذلك الذي روي عن ابي حنيفة
 انه انما يابى يوسف لا يشترط الجفاف فيه كما
 اشترط ابو حنيفة بل يجزى ما استجسد بالثمن
 او الرمل لم يمسح به يظهر كما هو اصله في ذات الجرم
 والحاصل ان المختار القوي ان الحنف ونحوه يظهر
 بالذلك سواء كانت النجاسة ذات جرم من نفسها
 وصارت ذات جرم بغيرها كالرقبة المتجمدة
 بالتراب ونحوه رطبة كانت يابسة لحصول قلع
 اثرها بذلك بالكلية وكذا يجوز انزالها اي
 انزال النجاسة في الجملة بالحك بالظفر والاحت
 بنحو عود الحج في الفرك اي ذلك لبعضه بعض
 اما الماء او الحث فانه في الحنف ونحوه اذا

اصابته

٢ اصابته نجاسة لم يجرم فيسبب يظهر بالحك
 والحت عند ابي حنيفة وابي يوسف خلا فالنظر في
 بكل منهما اذا لم يبق لهما اثر ونحوه في المحيط ان
 محمدا جع لهما في طهارة الحنف ونحوه بالذلك
 والحك والحت بالاراضي لما روي عموم الملبوس والحج
 في اصابت الاروات ونحوها الحنف والنعل والانتفخ
 المول على البدن او الثوب او المكان حال كونه مثل
 ربي سالا برحمتك لا يدركه الظرف فذلك لا ينقض
 ليس يعتبر في التجسير وقد سئل ابن عباس رضي
 الله عنه عن ذلك فقال انا ارجو من عفوة الله
 او يسع من هذا ولو وقع الشيء الذي انقض عليه
 ذلك في ما قليل قليل لا ينحسره وقيل ينحسره وهو
 الاصح لانه لا مرج فيه وانتضاج الغسالة في الماء ان
 كان قليلا وان لا يظهر مواقع القطر في الماء لا يفسد
 وان استبان مواقعها فهو كثير يفسده و
 غسالة الميت من الماء الاول والثاني والثالث فاسد
 وما يصيب ثوبا لغاسل من ذلك ولا يمكن

قوله من روي البراءة الى ان يكون من روي
 الملبوس وقال الهندواني يدرى ان يكون من روي
 كذا الاخر اشترى غيره من الثمن لا يعتبر بالبين
 دفع الحج وادله بغيره مع غيره بغير